الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها المستدامة

1- شرح الهدف

ينص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على :"ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، و"أيقونته" باللون الأزرق الفاتح وتلخص الهدف على النحو الآتي: "المياه النظيفة والنظافة الصحية"، وهو تلخيص غير مكتمل للهدف إذ يغفل جانب الاستدامة التي تمثل بعدًا هامًّا في الهدف.



مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أهداف الألفية الإنمائية، الجديد في مقاربة المياه والصرف الصحي طال النقاط الآتية:

- الانتقال من مقصد واحد في الهدف السابع من أهداف الألفية الذي يتناول البيئة بشكل عام، إلى هدف مستقل بذاته،
- الانتقال من هدف/مقصد ذي بعد واحد هو توافر خدمة المياه والصرف الصحي، إلى هدف مركب بأبعاد عدّة، يتعلق بتوفر الخدمة وإدارتها إدارة مستدامة.
- رفع مستوى الإنجاز المطلوب حيث المطلوب توفير الخدمة للجميع دون استثناء (وكان هدف الألفية الإنمائي ينص على خفض نسبة السكان الذين لا تتوفر لها المياه إلى النصف).

كما أن المقصدين المتعلقين بالسياسات تناولا التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الجانب التكنولوجي (معالجة الملوحة وتحلية مياه البحر مثلًا)؛ **ودعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي**.

بهذا المعنى تصبح قضية المياه مركبة – وهي كذلك بطبيعتها – وتتقاطع مع الزراعة والأمن الغذائي والصحة والنظافة والحد من التلوث والاستدامة البيئية، كما أنها مرتبطة بالصناعة أيضًا وبقضايا متصلة بالسياسات مثل التوجهات نحو اعتبار المياه سلعة عامة وحقًّا من حقوق الإنسان، أو خصخصتها وتحويلها إلى سلعة تجارية. وهذا من الموضوعات الخلافية في الاتفاقيات التجارية الدولية، وفي السياسات الوطنية. يضاف إليها مشكلات المياه المشتركة العابرة للحدود (الأنهار مثلًا).



للمدرب

على المدرب أن يتجنب انحرافين في تناول موضوع المياه (والصرف الصحي) أثناء التدريب. الانحراف الأول هو التبسيط واعتبار الهدف يقتصر على توفر خدمتي المياه والصرف الصحي بالحد الأدنى فقط؛ والانحراف الثاني هو تناول الهدف من منظور بيئي حصرًا. وكما سيرد لاحقًا، فإن للهدف السادس أبعادًا عدة اقتصادية واجتماعية وصحية ... أيضًا، إلى جانب ما سبق ذكره.

الهدف ومقاصده

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الهدف السادس متعدد الأبعاد:

- أولًا، هو يجمع بين خدمتين/مسألتين: الأولى هي المياه، بما هي مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي، والمياه المخصصة للأنشطة الأخرى بما فيها الأنشطة الاقتصادية. والخدمة الثانية هي الصرف الصحي.
- ثانيًا، يتضمن بعدًا صحيًّا واضحًا سواء في متن النص حيث هناك أكثر من إشارة إلى النظافة الصحية والمياه المأمونة، والأمراض المنقولة بواسطة المياه؛ أو ما يمكن استخلاصه من الممارسة والخبرة والقواعد الصحية.

- ثالثًا، يتضمن بعدًا اقتصاديًّا حيث هناك إشارات واضحة إلى كلفة هذه الخدمات وضرورة تيسير الوصول إليها للجميع (وهذا أيضًا بعد اجتماعي)، وكذلك الارتباط المباشر بين المياه وبين الزارعة بما هي قطاع اقتصادي هام، وبانتاج الغذاء.
- رابعًا، البعد البيئي بمكوناته المختلفة: التلوث، الإدارة المستدامة والهدر، والاستدامة بمعنى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- خامسًا، بعد خارجي يتعلق بالموارد المشتركة بأبعادها المائية المباشرة والبيئية والسياسية.

الهدف 6

يتضمن هذا الهدف 6 مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.
يشمل هذا الهدف مسألة توفير مياه الشرب والاستخدام، وتوفر خدمة الصرف الصحي. وهو يجمع بين توفير هذه الخدمات للجميع بصفتها حقًّا، إضافة إلى الجانب الصحي (النظافة والتلوث)، والبيئي (معالجة المياه المبتذلة)، وحسن إدارتها بطريق مستدامة.
لحظ التفاوت لاسيما بين الريف والحضر أساسي هنا.

اما النص الحرفي للهدف الخامس كما جاء في الأجندة فهو على النحو الآتي:

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

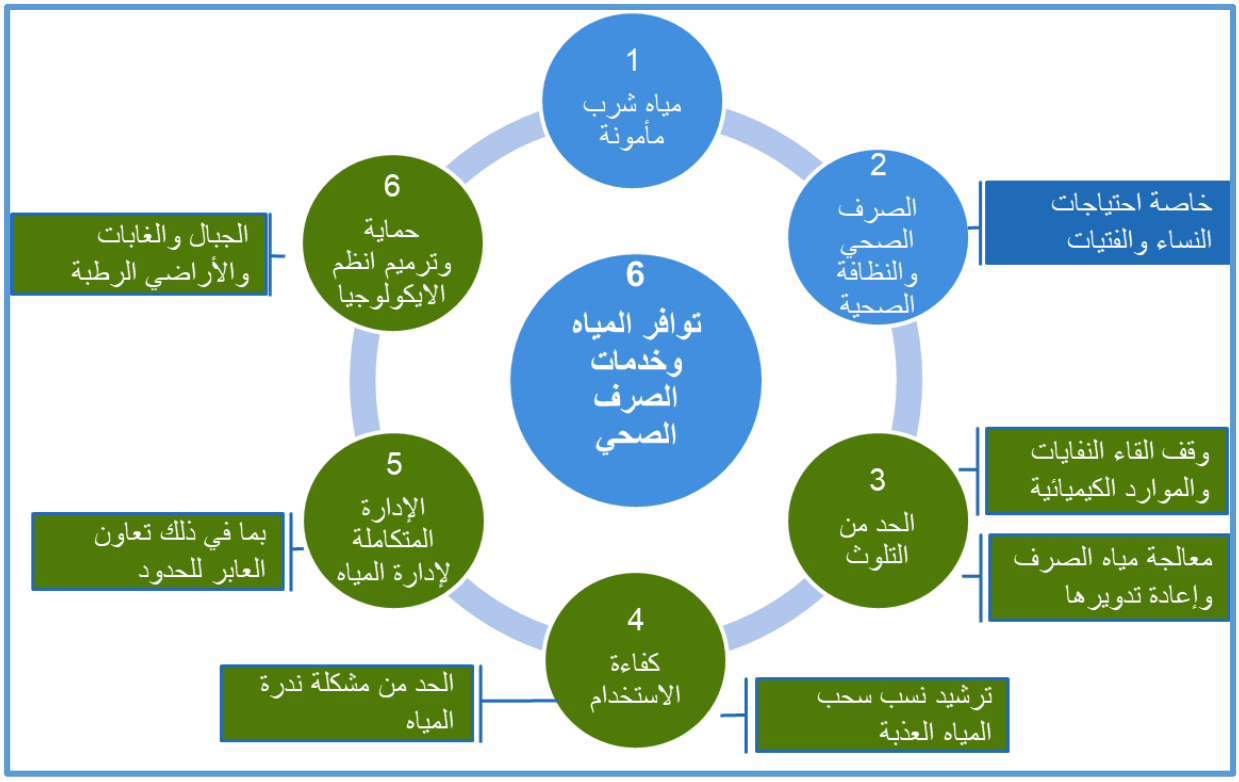
6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020

6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

للمدرب أن يختار طريقة عرض الأهداف والمقاصد، ويمكن اعتماد صيغة الجدول أو الشكل أدناه:



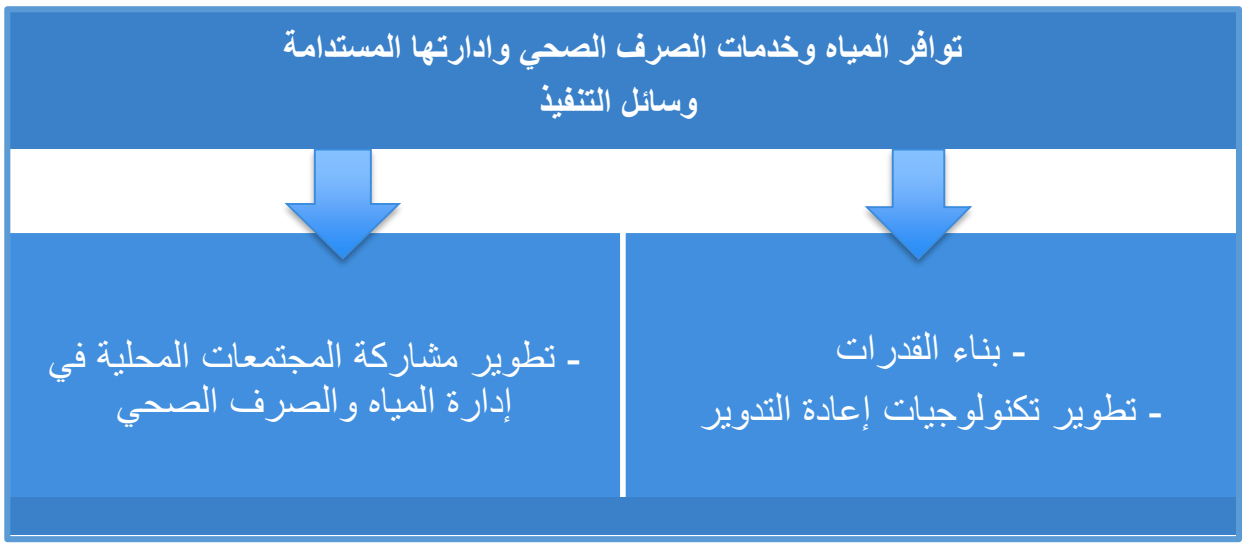
مقاصد الهدف السادس	
6 - 1	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.
6 - 2	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
6 - 3	تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والموارد الكيميائية والموارد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.
6 - 4	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول علم 2030.
6 - 5	تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.

6 - 6	حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030.

وفي الجدول والشكل أعلاه، استخدم اللون الأزرق في المقصدين الأول المتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي بما هما خدمة ومرفق عام للجميع؛ في حين استخدم اللون الأخضر للمقاصد الأخرى للإشارة إلى المضمون البيئي القوي بما في ذلك الجانب المتعلق بإدارة الموارد المائية.

أما بالنسبة إلى مقاصد الوسائل والسياسات، فهما اثنان الأول له طابع بيئي ويغطي المستويين الوطني والعالمي (التعاون الدولي في المجال التكنولوجي وبناء القدرات، بما يشير إلى الاهتمام المولى عالميًّا "للموارد المائية" على النطاق العالمي)؛ والمقصد الثاني يتعلق بتعزيز المشاركة المحلية في إدارة الموارد المائية بما يحسن الأداء.

الهدف السادس: مقاصد الوسائل والسياسات	
6 - أ	تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
6 – ب	دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.



2- نقد الهدف السادس

تمهيد

لطالما ارتبطت المياه بالحياة نفسها. وفي عالمنا المعاصر لا يختلف الأمر عن ذلك، حيث إن المياه شرط للبقاء على قيد الحياة، إضافة إلى أنها ضرورية للصحة بالإيجاب (أي أن استهلاك المياه بكميات وافية هو شرط للصحة الجيدة)، وضرورية للصحة بالسلب (أي أن المياه الملوثة وغير المأمونة هي ناقل للأمراض ولخطر الوفاة). كما أنها مرتبطة بالرفاه سواء في ما يتعلق بالعيش داخل المنزل (توفر المياه داخل المنزل للاستخدام بشكل كاف مع توفر التجهيز الضروري) أو في ما يتعلق بالترفيه والتمتع بالحق في بيئة نظيفة في المجال العام.

من ناحية أخرى، ثمة مشكلة "ندرة" في المياه عالميًّا، وإن كانت هذه المشكلة أكثر حدة في المناطق الصحراوية والجافة أو شبه الجافة، لكن الخبراء البيئيين يشددون على أن الضغط المائي يتزايد بسبب تزايد سكان الأرض من جهة أولى، ولكن أيضًا بسبب سوء استخدام المياه لا بمعنى الهدر والتسرب الناجم عن تهالك الشبكات فحسب، بل أيضًا بسبب سوء توزيع الاستهلاك على الفئات الاجتماعية وعلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يستهلك بعضها كميات كبيرة من المياه الشحيحة في بعض البلدان (مثل الزراعة، أو حتى السياحة)، إضافة إلى عدم تساوي حصة الفرد من الاستهلاك بحسب مستوى الثروة أو معايير تمييزية أخرى (مثل فاقع على ذلك هو التفاوت في استهلاك المياه بين مواطني دولة الاحتلال الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين....).

بهذا المعنى فإن الهدف السادس للتنمية المستدامة قد لحظ هذه الأبعاد كلها تقريبًا في الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. إلا أن ذلك بمقدار ما يشكل نقطة قوة في صالح مضمون الهدف السادس وصياغته، فهو نقاط ضعف أيضًا. الطابع المركب والمتعدد المستويات للهدف السادس يطرح إشكالية عملية في التعامل معه وتحقيق غايته الإجمالية بالنسبة للفاعلين التنمويين وبشكل متفاوت. بالنسبة إلى الحكومات بما هي فاعل أول ورئيسي في صنع السياسات، وفي حال أرادت التعامل مع الهدف بشكل مباشر وكلي، فهذا يعني تلبية الحاجات المباشرة من المياه والصرف الصحي للسكان بنوعية جيدة وبشكل مستدام، ويعني أيضًا التصدي للمشكلات البيئية والسياسية التي لها طابع استراتيجي؛ وهذه الأخيرة أكثر تعقيدًا وتقع ضمن نطاق مسؤولية وزارات وجهات رسمية وطنية ودولية مختلفة تمامًا عن الجهات المعنية بتوفير الخدمة للمواطنين والجوانب المتصلة بها من سلامة المياه وحسن الإدارة. لذلك سوف يكون التمييز بين بعدين متمايزين في مضمون الهدف الخامس ضروريًّا من الناحية العملية، حيث يهتم الأول بتوفير الخدمة بما هي حق للمواطنين، في حين يهتم البعد الثاني بالجوانب البيئية والاستراتيجية، والتي يمكن أن تكون مكونات خطط واستراتيجيات وطنية في مجالات أخرى (العلاقات الخارجية أو المجال البيئي بالمعنى الشامل). والنص التدريبي يلفت النظر منذ البداية إلى هذا التمييز أثناء عرض المقاصد والتمييز بين المقصدين الأول والثاني، والمقاصد الأخرى التي لونت بالأخضر للإشارة إلى مضمونها البيئي، دون أن يعني ذلك قطعا كاملًا بين الفئتين.

الترابط بين الهدف السادس والأهداف الأخرى

للمدرب

في ضوء ما سبق، **على المدرب** أن يولي عناية خاصة أثناء العرض والمناقشات والتمارين وأثناء شرح الترابطات بين الهدف السادس والأهداف الأخرى للبعد المتصل بتوفير المياه والصرف الصحي للمواطنين، في حين يمكن أن يوحي بأن الجوانب البيئية الكلية المتعلقة بالمياه يمكن أن تدرج من الناحية العملية ضمن مجالات أخرى في التخطيط والسياسيات الوطنية مثل البنى التحتية (الشبكات والهدر)، والحوكمة (الإدارة

المتكاملة الداخلية)، والبيئة (دمج الجوانب البيئية المرتبطة بالمياه في الهدف السادس مع الهدف الخامس عشر عن البئية البرية التي لا تنفصل عنها)، أو بالقضايا السياسية والاستراتيجية المرتبطة بالسياسة الخارجية (المسائل العابرة للحدود). إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أبعاد بيئية وصحية وإدارية هي من متطلبات تحقيق المقصدين الأول والثاني على ما سوف يرد في ما يلي.

يتضمن الشكل أدناه عرض الترابطات بين الهدف السادس والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، لاسيما بعد المقاصد المحددة ضمن هذه الأهداف التي لها ارتباط مباشر معه. كما يمكن التمييز بوضوح مقبول ضمن هذه الترابطات بين المستوى المتعلق بحصول الأفراد الخدمة/الحق بالمواصفات المطلوبة (مثل الحق في الحصول على الخدمات (الهدف 1) وداخل المنزل (الهدف 11)، ومكافحة الأمراض المنقولة بالمياه (الهدف 3) أي الحق في مياه مأمونة، وأثر المياه على العلاقات والرفاه داخل الأسرة وفي المنزل (المقصد 4 من الهدف 5 أو الهدف 16...الخ)؛ أو ما هو أكثر ارتباطًا بالبعد البيئي (المقاصد 3 إلى 6 والمقصد 6-أ؛ مثل الأهداف 12 و13 و15).



المرأة والمياه

علاقة المرأة بالمياه وثيقة الارتباط بتوزيع الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، وبالدور الرعائي للمرأة داخل الأسرة، وبالعمل الزراعي في البيئة الريفية. لذلك سوف نرى أن إدارة المياه من منظور تنموي محوره الإنسان، ومن منظور الاستدامة، له تأثير إيجابي على حياة جميع الأفراد والفئات الاجتماعية، كما يؤثر إيجابًا على مكانة المرأة وقدرتها على التمتع بحقوقها واستخدام وقتها على نحو أكثر حرية.

إن توفر المياه (وخدمات الصرف الصحي) للجميع داخل المسكن العائلي وبنوعية جيدة، من شانه تحرير طاقات كثيرة تستهلك على جمع المياه أو تقنين استخدامها من قبل الأسرة، وهو أمر تتحمل تبعاته النساء بشكل خاص، بما في ذلك ظاهرة حرمان الفتيات من التعليم لجلب المياه لاسيما في المناطق الريفية التي ليس فيها شبكات مياه عامة موصولة إلى المنازل أو إلى أماكن مشتركة قريبة منها. كما أن الممارسات الزراعية المستدامة لاسيما في الحيازات الصغيرة والعائلية تقوم أيضًا على نمط حياة متمحور حول الماء، حيث يندمج دور المرأة بشكل عضوي مع العمل في الحقول وفي العمل المنزلي ومع استخدام وإدارة المياه. ومن شأن مشاركة المرأة من مواقع مقررة في إدارة المياه على النطاق المحلي، ان تساهم في تحسين الاستخدام المستدام والمتوازن لهذا المورد الهام، كما من شأنها الحد من النزاعات المحلية المتعلقة باستخدام المياه.

مراجعة المقاصد

تتبع مراجعة المقاصد في الهدف السادس أسلوبًا مغايرًا عن الأهداف السابقة، لتسهيل تفكيك الهدف واستخدامه من قبل الفاعلين غير الحكوميين، بما يساعد على تحديد الأولويات ومجالات التدخل بطريقة عملية. والعمود الثالث من الجدول يفصل المعاني المباشرة للإنجاز المحدد المطلوب تحقيقه في كل مقصد.

الهدف 6 ـ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		
المقصد	**العناصر المكونة للمقصد**	**تفسير**
1-6 المياه	1- حصول الجميع على المياه	100% من الناس موصولون إلى شبكات المياه الفعلية داخل المنازل ومتوفر باستمرار
	2- ان تكون مأمونة	مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة
	3- كلفة ميسورة	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة
2-6 الصرف الصحي	1- حصول الجميع على خدمة صرف صحي	100% من المساكن موصولة إلى شبكات الصرف الصحي الجيدة
	2- اهتمام خاص بالنساء	مراحيض خاصة مجهزة ومستقلة للنساء والفتيات في المؤسسات
	3- اهتمام خاص بالمهمشين	شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية بخدمات الصرف الصحي
3-6 التلوث	1- نوعية المياه	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات
	2- معالجة مياه المجاري وإعادة تدويرها	معالجة مياه الصرف الصحي لتلافي تلويث البيئة وإعادة استخدامها
4-6 الكفاءة	1- كفاءة الاستخدام	الاستخدام الكفؤ في كل القطاعات وعدم الإسراف
	2- السحب المستدام للمياه العذبة	ترشيد استخدام المياه العذبة بما يضمن استدامة التزود بالمياه وتجديد المخزون
	3- ضمان الأمن المائي للأفراد	ان يحصل الأفراد لاسيما في المناطق الجافة على الكمية الضرورية من المياه
5-6 الإدارة المتكاملة	1- الإدارة المتكاملة للمياه وطنيًّا	إدارة وطنية متكاملة مستدامة ومنسقة للموارد المائية في كل القطاعات (زراعة، صناعة، سياحة، استخدام منزلي...)
	2- التعاون العابر للحدود	التعاون عبر الحدود في الأنهر والبحيرات والأحواض الجوفية المشتركة
6-6 حماية النظم البيئية	1- غابات وأراضٍ	الغابات والأراضي والزراعة
	2- الأنهار والبحيرات	حماية الأنهار والبحيرات من التلوث والاستخدام الجائر

	3- المياه الجوفية	حماية الاحواض الجوفية من التلوث والاستخدام الجائر

للمدرب ...

ان يقوم بمراجعة هذا الجدول قبل التدريب والتمعن فيه بشكل نقدي وبما يأخذ بالاعتبار المعاني المحددة المرتبطة بالبلد أو البلدان المشاركة في التدريب. وهذا الجدول سوف يستخدم لاحقًا في التمارين التطبيقية حيث سوف يطلب إلى المشاركين في مجموعات العمل أن يحددوا الإنجازات المحددة الواردة في العمود الثالث حسب خصائص بلدانهم، كما سوف يطلب منهم اقتراح التدخلات المطلوبة للاستجابة لها في ضوء خصائص بلدهم أيضًا. لذلك على المدرب أن يأخذ ذلك بالاعتبار بشكل ضمني أثناء شرح المقاصد، بحيث يمهد بطريقة غير مباشرة للتمارين التي سوف يتضمنها التدريب.

من جهة أخرى، فإن هذه الطريقة من تكفيك المقاصد إلى إنجازات بسيطة نسبيًّا ومباشرة، يمكن تطبيقها على الأهداف الأخرى، حيث يمكن للمدرب إنتاج جداول من هذا النوع لهذه الأهداف، أو لبعض مقاصدها، لاسيما إذا كان المشاركون في التدريب من العاملين في نطاق محلي أو قطاعي، أو غير مسؤولين مباشرة أو مشاركين في التخطيط الوطني.

3- مؤشرات الهدف الخامس

للمدرب أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف السادس.

الهدف السادس مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف السادس والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		
6-1 ... حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ...	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	- هو مؤشر تقليدي وكمي يقيس نسبة التغطية بخدمة مياه الشرب. المقصد ينص على ثلاث خصائص لهذه الخدمة هي: بشكل منصف، مأمونة، وميسورة التكلفة. - المؤشر يقتصر على جانب الأمان (مياه مأمونة) أو صالحة للشرب بالمعنى الصحي (غير ملوثة)، فقط ولا يشمل الإنصاف ولا الكلفة، إلا بطريقة جزيئة وغير مباشرة. - تعريف المياه المأمونة هو حسب معايير اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، يعني توفر المياه داخل المنزل، أو باحته، أو في المساحات المشتركة في الأبنية، أو في أماكن عامة أو الينابيع أو المياه المعبأة، الا أن الينابيع والآبار والمصادر العامة لا تعتبر مأمونة إلا إذا كانت محمية. ولا يتسنى دائمًا التحقق من ذلك. - ما عدا الدول الأقل نموًّا وبعض المناطق الريفية النائية، يفترض في الدول ذات مستوى التنمية المتوسط أن يقتصر المؤشر على توفير المياه المأمونة داخل المنزل واستبعاد الحالات الأخرى إلا استثناء. - قياس تلوث المياه ضروري، وكذلك قياس عدد ساعات التغذية في المياه أساسي وليس الاتصال بالشبكات فقط، وغالبًا ما يتم الخلط بين الاتصال بالشبكة وبين الاستفادة من خدمات المياه. لذلك يجب تكييف المؤشرات حسب الوضع الخاص بالبلد المعني. - موضوع الكلفة أيضًا أساسي، ومسألة توفر المياه من خلال الشبكات العامة أو اضطرار المواطنين إلى شراء مياه الشرب، وهذه نقاط هامة في السياسات. - يمكن إضافة مياه الاستخدام على هذا المقصد، أو ابقاؤه في المقصد الثاني، وذلك حسب الجهة التي تتولى توفير وإدارة مياه الشرب ومياه الاستخدام التي غالبًا ما تكون جهة واحدة.
6-2 ... حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة ...	6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	- مؤشر شائع الاستخدام أيضًا، ويعرف حسب معايير اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. - الإدارة السليمة تشمل توفير خدمة الصرف الصحي وحمام مستقل للأسرة داخل المسكن مع مياه جارية، وأن يكون المنزل موصولًا إلى شبكة الصرف الصحي العامة، أو إلى حفرة صحية بمواصفات حد أدنى ضروري من التهوئة والتخلص منها بطريق سليمة. كما تشمل توفير مغاسل بالمياه الجارية واستخدام الصابون من أجل النظافة الشخصية. - المؤشر يجمع بين نسب توفير الخدمات المختلفة المشار إليها ضمن هذا المقصد بشكل مجمع. ومن الأهمية بمكان هنا قياس هذا المؤشر حسب المناطق الجغرافية لاسيما الأرياف والمدن نظرًا للتفاوت الكبير نسبيًّا في توفر هذه الخدمات في الأرياف والمناطق النائية والمهمشة.

		- المؤشر لا يقيس توفر هذه الخدمات بشكل مستقل للفتيات والنساء في الأماكن العامة، لاسيما المدارس، حيث لذلك أهمية خاصة.
3-6 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي...	1-3-6 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة 2-3-6 نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	- المؤشر الأول يشمل نسبة مياه الصرف الصحي الناجمة عن الاستخدام المنزلي وعن الصناعة والنشاط الاقتصادي أيضًا. وهو يقيس نسبة المياه التي تمت معالجتها بشكل آمن من الإجمالي. وهذا المؤشر مكمل للمقصد الثاني ومؤشراته. لا يقيس المؤشر نسبة المياه المعالجة التي يعاد استخدامها. والمؤشر بيئي بالدرجة الأولى، وصحي؛ كما يعكس كفاءة الإدارة. - المؤشر الثاني يقيس نسبة المياه غير الملوثة وذات النوعية الجدية من إجمالي كتل المياه الموجودة في البلد في الحالة الطبيعية. يشمل ذلك الأنهار، والينابيع، والبحيرات، والأحواض الجوفية. ويتم اختيار الكتل المائية الأكثر أهمية في البلد وقياس نسبة التلوث فيها من مختلف المصادر (كيميائي، بكتيريا...الخ) وفق معايير خاصة لكل فئة من الفئات (أنهار، مياه جوفية...الخ). المؤشر بيئي. - **من منظور التركيز على الخدمة المباشرة للناس** أكثر من الجانب البيئي الكلي، يمكن استخدام مؤشر لقياس مستوى **تلوث مياه الشرب والاستخدام المنزلي**، وهذا جانب مختلف عن قياس التلوث الإجمالي من منظور بيئي. وهو مؤشر صحي هام مرتبط بتوفير المياه المأمونة، وبالهدف الصحي (الأمراض المنقولة بواسطة المياه).
4-6 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه...	1-4-6 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن 2-4-6 حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة	- المؤشر الأول بيئي وهو دليل مركب مستند إلى عدد كبير من المتغيرات (التعريف والبيانات مجمعة عند منظمة الأغذية والزراعة الفاو). الدليل يقيس التغير في كفاءة استخدام المياه المعبر عنها في التغير في القيمة المضافة المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، مناجم، صناعة، طاقة، خدمات..) مقابل كمية المياه المستخدمة في الإنتاج عبر الزمن. الدليل معقد جدًّا، ويجب أن يحسب من قبل الحكومة والأجهزة الرسمية بالتعاون مع المنظمات الدولية. وهو مؤشر كفاءة. - المؤشر الثاني بيئي أيضًا، لكن طابع الغالب هو الاستدامة (الحفاظ على الموارد المائية لأطول فترة ممكنة) إلى جانب كونه مؤشر كفاءة بشكل غير مباشر. أيضًا صعب الحساب ومسؤولية حسابه تقع على الحكومة، وهو نسبة المياه العذبة التي تم سحبها من إجمالي المياه العذبة المتوفرة في البلد. ويفترض أن تقوم الدولة المعنية

		بمسح شامل للمياه العذبة المتاحة، ومعدل تجددها، وبناء على ذلك تحديد عتبات لا يجوز تجاوزها في سحب المياه تجنبًا لاستنزافها واستخدامها الجائر. - المقصد يتضمن أيضًا تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه كهدف دولي، ويمكن النظر إليه بما هو هدف وطني أيضًا، حيث يمكن أن يكون هناك تفاوت في الاستهلاك الفعلي للمياه حسب المناطق أو الفئات الاجتماعية أو معايير أخرى (كما في فلسطين ودولة الاحتلال). وبهذا المعنى يمكن أن يكون هناك مؤشر خاص لقياس نسبة السكان الذين لا يتوفر لهم الحد الأدنى من الاستهلاك اليومي الضروري للمياه، وأن يكون الهدف الوطني هو ردم هذه الفجوة وتوفير المياه لهذه المناطق أو الفئات.
6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود ...	6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100) 6-5-2 نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه	- المؤشر يقيس مستوى التقدم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية بواسطة قيمة رقمية لدليل مركب تتراوح بين صفر و100% (إدارة متكاملة مستوفية كل الشروط). الدليل من تصميم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتم حسابه بواسطة استمارة تتضمن 25 سؤالًا موزعة على أربعة مجالات (التشريعات، المؤسسات، الترتيبات الإدارية، والتمويل)، ويتم تصنيف البلدان حسب العلامات إلى ست فئات من حيث مستوى الاستجابة لمتطلبات الإدارة المتكاملة (منخفض جدًّا، منخفض، متوسط – منخفض، متوسط – مرتفع، مرتفع، مرتفع جدًّا). المؤشر/الدليل بيئي ويحسب وطنيًّا وفق معايير دولية. - المؤشر الثاني يختص بأحواض المياه العابرة للحدود. والمؤشر يقيس نسب هذه المياه التي هي موضع ترتيبات تعاون مع الجهات الأخرى المعنية، نسبة إلى الإجمالي، ويعبر عنه بنسبة مئوية. يقاس من قبل الحكومات.
6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020	6-6-1 نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	- المؤشر دليل بيئي مركب عن التغير الحاصل في نوعية المياه من منظور إيكولوجي. يشمل خمسة مؤشرات فرعية تشمل: مساحة المياه في النظام الإيكولوجي، نوعية المياه في البحيرات الطبيعية والاصطناعية، كمية الملوثات في الأنهار والبحيرات، نوعية المياه حسب المؤشر 6-3-2، نسبة المياه الجوفية ضمن المصادر المائية. والمؤشر يقيس التغير عبر الزمن. أيضًا الدليل مركب وتحسبه الحكومات.
6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال	6-أ-1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف	- مؤشر تقريبي لقياس مستوى التعاون الدولي في مجال المياه، ويتم قياسه في خلال احتساب نسبة مبالغ المساعدات الإنمائية الملحوظة في الموازنة والمخصصة للإنفاق

الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال.	الصحي التي تعد جزءًا من خطة حكومية منسّقة للإنفاق	المخطط له والمنسق في مجال المياه، كنسبة من إجمالي المساعدات الإنمائية المخصصة للمياه. - المقصد يذكر على سبيل المثال الأنشطة التي تعتبر ذات صلة. والمؤشر تقريبي. وهو مؤشر عن التعاون الدولي.
6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	6-ب-1 نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي.	- المؤشر يقيس المقصد على المستوى الدولي من خلال نسبة البلدان التي لديها مشاركة محلية في إدارة المياه. - على المستوى الوطني، يمكن القيام بهذا القياس من خلال احتساب نسبة النطاقات المحلية حسب التعريف الوطني (بلديات، جماعات) التي تستوفي عددًا من معايير المشاركة المحلية الفعالة في إدارة المياه محليًّا، نسبة إلى العدد الإجمالي للنطاقات المحلية.

4 - الهدف السادس: منظور الحقوق

"حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي مستمد من الحق في مستوى معيشي لائق ويرتبط ارتباطًا لا انفصام له بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، فضلًا عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية"

مجلس حقوق الإنسان

لكل فرد الحق في المياه. يُعد الماء عنصرًا أساسيًا للتمتع بحياة كريمة وعاملًا حيويًا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة والحياة والتمتع بمستوى معيشي لائق. ومع أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يأت على ذكر هذا الحق صراحة، إلا أنه يُعد جزءًا أساسيًّا لضمان إعمال الحق في مستوى معيشي لائق، وتعترف به مجموعة واسعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي النظر إلى الماء على أنه سلعة عامة اجتماعية وثقافية لا على أنه سلعة اقتصادية بالدرجة الأولى.

المعايير الدولية

يرتب القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات محددة من الدول في ما يتعلق بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة بحيث تكفل لكل شخص إمكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب المأمونة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. وتقتضي هذه الالتزامات أيضًا من الدول أن تكفل تدريجياً سبل الوصول إلى الصرف الصحي الملائم، بوصفه عنصراً أساسياً لكرامة الإنسان وخصوصيته، على أن تحمي أيضًا نوعية إمدادات مياه الشرب ومواردها.

عام 2006، اعتمدت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مبادئ توجيهية لإعمال الحق في مياه الشرب والصرف الصحي[1]. وتستخدم هذه المبادئ التوجيهية تعريف الحق في المياه الذي قدمته اللجنة وتحدد الحق في الصرف الصحي بأنه حق كل شخص في الحصول على خدمة إصحاح مناسبة وآمنة من شأنها أن تحمي الصحة العامة والبيئة. وعام 2007 أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، دراسة بشأن نطاق ومضمون التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي HRC/A6/3 (منار الرجاء التحقق من كتابة الكود الخاص بالمرجع) وخلصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه الدراسة إلى أن الوقت قد حان لاعتبار الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية حقا من حقوق الإنسان. وقد تزايد الاعتراف كذلك في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان بالتزامات محددة في ما يتعلق بإمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وذلك بصفة رئيسية كجزء من الحق في مستوى معيشة ملائم والحق في الصحة.

مضمون هذا الحق

يستخلص من مجمل المعايير الدولية المتعلقة بالحق العناصر الآتية:

[1] https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Water/SUb_Com_Guisse_guidelines.pdf

1. يجب أن تكون إمدادات المياه لكل شخص **كافية ومستمرة** لتغطية الاستخدامات الشخصية والمنزلية، التي تشمل المياه لأغراض الشرب، وغسل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الصحية الشخصية والمنزلية.

2. يتعين أن تكون المياه المستخدمة في الأغراض الشخصية والمنزلية **مأمونة ومقبولة** . فيجب أن تكون خالية من العناصر التي تشكل تهديداً لصحة الشخص. كما يجب أن يكون الماء مقبولاً من حيث اللون والرائحة والطعم لضمان ألا يلجأ الأفراد إلى بدائل ملوثة قد تبدو أكثر جاذبية.

3. يجب تأمين **الوصول المادي** إلى مرافق المياه والصرف الصحي وضمان أن تكون تلك المرافق على مسافة مأمونة في متناول جميع القطاعات السكانية، مع أخذ احتياجات الفئات الخاصة بالاعتبار، ومنها المعوقون والنساء والأطفال والمسنون.

4. يجب أن تكون تكلفة خدمات المياه **في متناول الجميع** .وينبغي إلا يُحرم أي فرد أو جماعة من الحصول على مياه الشرب المأمونة بسبب العجز عن دفع تكلفتها.

المقرر الخاص

أنشئت ولاية المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف في تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

يثير المقرر الخاص ضمن التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان عديد القضايا ذات الصلة بالحق في المياه، من بينها على سبيل المثال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي للمشردين قسراً، ولا سيما المشردين داخليًّا واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والذين يعانون من ضعف الوصول إلى المياه والصرف الصحي. مسألة أخرى تناولها المقرر الخاص وتتعلق بالتأثير طويل الأمد للمشاريع الضخمة على حياة الإنسان والاقتصاد والبيئة، التي غالبًا ما يكون لها آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، حيث يكون للاستخدام المكثف للأراضي اللازمة للتنفيذ والاستغلال الهائل لموارد المياه عواقب وخيمة على توافر المياه وجودتها، وبشكل عام ، على طريقة وصول السكان إلى خدمات المياه والصرف الصحي[2]. كما أشارت التقارير إلى أن العولمة والموجة النيوليبرالية وخصخصة استخراج وتعبئة وتوزيع المياه أدت في كثير من الأحيان إلى إضعاف دور الدولة في توفير وتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي. وفقًا لهذا التقرير يعتبر المقرر الخاص أن الانتشار الواسع لمقدمي الخدمات غير الرسميين وغير المنظمين الذين يعملون بدون ترخيص هو من السمات الفريدة الأخرى لقطاع المياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، قد لا يخضعون للمساءلة[3].

من ضمن زيارات المقرر إلى دول المنطقة، زيارة الأردن في العام 2014 والتي انتهت ببعض التوصيات الهادفة إلى حث الأردن على اتباع نهج شامل يربط بين الاحتياجات الطارئة للمياه والصرف الصحي واستراتيجية تنمية شاملة طويلة الأجل تضمن حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي لشعب الأردن على

[2] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26176&LangID=E
[3] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23744&LangID=E

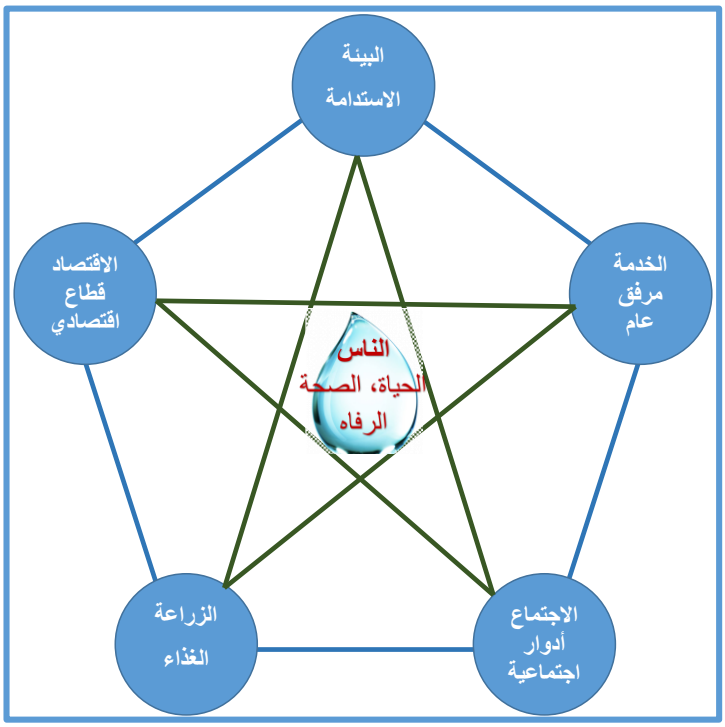
المدى الطويل. إضافة إلى إعطاء أولوية واضحة للمياه للاستهلاك البشري على الاستخدامات الأخرى، والاعتراف صراحةً بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي والاستخدام[4]

5- نقاط خاصة: كيف نقارب الهدف السادس عمليًّا ونقاط أخرى

تتناول هذه الفقرة ثلاث نقاط:
أولًا، استرجاع المقاربة الكلية المتمحورة حول الإنسان،
ثانيًا، مقاربة براغماتية للهدف السادس،
ثالثًا، أمثلة عن قضايا بيئية واستراتيجية.

أولًا، المقاربة الكلية المتحورة حول الإنسان

الالتزام بالمقاربة التكاملية هو المنهج الأساسي في مقاربة القضايا التنموية ومن ضمنها قضايا المياه والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وأن يكون الإنسان هو محور الاهتمام (نقطة الانطلاق والغاية النهائية). هذه المقاربة يجب أن تكون حاضرة في خلفية التفكير أثناء التحليل والتخطيط وكذلك أثناء التعامل التفصيلي مع المقاصد الإفرادية ورسم السياسات، واعتماد تدخلات ومشاريع عملية وتطبيقية لا يعني تغييب هذه الخلفية التكاملية. ويعرض الشكل أدناه شكلًا بصريًّا لما اعتبرناه مقاربة تكاملية محورها الإنسان، تغطي الجوانب الرئيسية (لا كل الجوانب) لموقع المياه في مسار التنمية والحقوق.



في هذا الشكل الإنسان (الجيل الحالي خصوصًا، والأجيال القادمة) هو محور الاهتمام، وتعني المياه بالنسبة إليه البقاء والحياة، والصحة، والرفاه. ويجري التعامل مع المياه من زوايا خمس:

1- هي خدمة عامة يجب أن تتوفر من خلال المرافق العامة، وبنوعية جيدة وبشكل مستمر. وهي تساهم في الحفاظ على الحياة والصحة والرفاه للفرد والأسرة بشكل مباشر.
2- إن توفُّر المياه والصرف الصحي داخل المنزل من شأنه أن يحرر قسمًا أساسيًّا من وقت أفراد الأسرة، لاسيما النساء والفتيات في المناطق

[4] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14386&LangID=E

الريفية غير الموصولة في الشبكات، ويتيح لهن استخدم الوقت في أنشطة أخرى.

3- المياه مرتبطة بالزارعة التي يفترض أن تكون مستدامة، وأن تراعي أنماط الحياة والعمل الخاصة بصغار المزارعين وبالزراعة العائلية والتعاونية، التي غالبًا ما ترتبط بنمط معين لاستهلاك المياه. وكذلك الأمر، المياه مساهم أساسي في إنتاج الغذاء الذي يحافظ بدوره على الصحة من خلال التغذية الجيدة. أضف إلى ذلك أن الزراعة المستدامة لها – إضافة إلى أثرها البيئي على المياه – أثر اجتماعي أوسع في المجتمع المحلي وتوزيع الأدوار داخل الأسرة وخارجها، بما يقلص التفاوت واللامساواة، ويعزز قيم التعاون والتضامن الاجتماعي.

4- من جهة أخرى، فإن المياه شأن اقتصادي بثلاثة معان، الأول هو مساهمته الأساسية في الزراعة بما هي قطاع منتج وتعتبر من مدخلات الإنتاج. وثمة أنماط إنتاج زراعية وأنواع مزروعات أو إنتاج حيواني شديدة الاستهلاك للمياه بما يمكن أن يؤثر سلبًا على إمكانية تلبية الاستهلاك البشري المباشر، حيث يعتبر أن توفر المياه للإنتاج النباتي أو الحيواني أكثر ربحية. والثاني هو الحصص التي تستهلكها قطاعات أخرى لاسيما الصناعة والطاقة والسياحة، وهو أيضًا يتوقف على الأنماط الاقتصادية السائدة التي يجب أن تقيم وفق معيار استهلاك واستنزاف الموارد المائية إلى جانب معايير أخرى. والثالث هو تحول المياه نفسها لاسيما مياه الشرب إلى قطاع ربحي من خلال تخصيصه والانتشار الواسع لشركات تعبئة المياه الخاصة على حساب توفر المياه من خلال الشبكات العامة. وهذا ما يجعل قطاع المياه نفسه قطاعًا ربحيًّا تتنافس عليه الشركات العالمية.

5- الجانب البيئي الذي يطال بدوره المسائل التالية:

a. التلويث المباشر للمياه ومصادرها، بما يتسبب بالأمراض والأوبئة؛
b. الهدر الناجم عن تهالك الشبكات الأمر الذي يقلص حصة الفرد من الاستهلاك الضروري حسب المعايير العالمية، إضافة إلى أن تهالك الشبكات مصدر تلوث شائع؛
c. الإجهاد المائي الناجم عن عدم مراعاة متطلبات الاستدامة في إدارة المياه والموارد المائية سواء من خلال المبالغة في سحب واستهلاك المياه بما يتجاوز قدرتها على التجدد، أو إساءة اختيار وسائل تجميع المياه (السدود مثلًا في حالات كثيرة)، أو استهلاكها وفق أولويات خاطئة.

إضافة إلى ما سبق، هناك كل الإشكاليات التي لها طابع سياسي ودولي أو إقليمي، ما يتطلب معالجة خاصة. وكل ذلك لا يؤثر سلبًا على الجيل الحالي فحسب، بل هو يعرض الأجيال القادمة لمخاطر جدية في عدم توفر كميات المياه الكافية لهم، لاسيما مع النتائج المتوقعه للتغير المناخي.

ثانيًا، مقاربة براغماتية للهدف السادس

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومن الناحية العملية لا يمكن التعامل بالطريقة نفسها مع المقاصد المتعلقة بتوفير المياه بما هي حق وخدمة المعبر عنها في المقصدين والأول والثاني، والمقاصد الأخرى التي لها طابع كلي وبيئي واستراتيجي والتي تختص فعليًّا بمسؤولية الحكومات هي جزء من استراتيجيات أخرى تتجاوز الهدف السادس نفسه. ويتضح هذا الأمر تحديدًا عندما يكون المعنيون بالتدريب هم من جمعيات المجتمع المدني والشبكات المدنية البيئية أو التنموية.

في هذه الحال، ينصح بأن يركز التدريب والعمل على الجوانب التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا مباشرًا ومؤثرًا فيها، وإعطاء الأولوية للناس أفرادًا وأسرًا وفئات اجتماعية وجماعات محلية، والتركيز على المقصدين الأول والثاني في خطط عملهم وتدخلهم، وهو ما يعنى إعادة صياغة الهدف السادس واختصاره من هذا المنظور، وإعادة صياغة المقاصد والمؤشرات على هذا الأساس تمهيدًا لاقتراح التدخلات ووضع خطط عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني سواء ما يختص منها بالمناصرة أو التمكين أو الرصد أو الضغط من أجل تحسين الخدمة أو السياسات.

لا يعني ذلك إهمال الجوانب البيئية والاقتصادية، بل التركيز على ما يتصل مباشرة بالحق في المياه من منظور الأسرة والجماعات المحلية، أكثر من المسائل الكلية. وفي هذا الصدد يمكن استعادة جدول التعليق على المقاصد وتكييفه لأداء هذه الوظيفة.

وفي الجدول أدناه، تم لحظ الأبعاد البيئية والصحية والإدارية من منظور المقصدين الأول والثاني ومن منظور الفرد – الأسرة – النطاق المحلي، وهو ما سوف يدل على أنواع السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الهدف والمقاصد المحددة، وهي بدورها ليست بسيطة ولا جزئية. على سبيل المثال، توفير المياه المأمونة يرتبط بالصحة وله علاقة بالملوثات على اختلافها. والجانب المتعلق بالكلفة له علاقة بالخصخصة وبنظام التسعير، ونحن هنا في صلب السياسات الحكومية. ومقصد حماية النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة يتجلى هنا في الحؤول دون تلوث البيئة المحيطة المباشرة وهي مسؤولية السلطات المحلية ومسؤولية المجتمع المحلي بجمعياته ومواطنيه أيضًا، وكذلك بالنسبة إلى الإدارة المتكاملة فهي في هذه الحالة تتعلق بفعالية وشفافية إدارات المياه المعنية بتوفير الخدمة/ الحق وبضمان المشاركة المحلية في إدارة المياه محليًّا.

ثمة نقطة إضافية لا بد من لفت النظر إليها لاسيما أنها على صلة مباشرة بعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهي تتعلق بالتغير السلوكي المطلوب للحد من الهدر والاستجابة لمتطلبات الاستخدام الرشيد للموارد المائية والالتزام بمتطلبات الاستدامة. واتساقًا من المقاربة البراغماتية، فإن المقصود هنا التعرف إلى السلوكيات والممارسات الفردية والأسرية في المجالين العام المحلي والخاص (داخل الأسرة) التي من شأنها أن تساهم في هدر المياه، وتحديد السلوكيات البديلة لترشيد الاستخدام من جهة الأفراد، ومن جهة الهيئات المحلية المعنية والمسؤولة عن المياه ضمن النطاق المحلي (بما في ذلك الممارسات الزراعية في الري على سبيل المثل)، واقتراح حملات التوعية والمناصرة لهذه الغاية. ويفترض أن يشكل ذلك أحد مكونات التدخل المتكامل ضمن النطاق المحلي.

هذه المقاربة سوف تسمح لمنظمات المجتمع المدني والفاعلين المحليين أن يضعوا خطط عمل للتدخل المباشر أو للمناصرة والضغط في نقاط محددة، كما سوف يسمح لهم بتحديد المشكلات الملموسة التي يعاني منها المواطنون في ما يخص مياه الشرب والاستخدام والصرف الصحي، وتحديد الأولويات والسياسات المطلوبة لوضع حد لها.

لا يغفل ذلك الجوانب الكلية والاستراتيجية، إلا أن لذلك وسائل ومجالات أخرى في الخطط التنموية تتطلب مستوى مختلفًا من التعامل والتدخل.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الصيغة المختصرة من منظور الأفراد والأسرة والنطاق المحلي)		
المقصد	**تفسير**	**السياسات والتدخلات المطلوبة**
1-6 المياه	100% من الناس موصولة إلى شبكات المياه داخل المنازل ومتوفر باستمرار	
	مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة	
	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة	
2-6 الصرف الصحي	100% من المساكن موصولة إلى شبكات الصرف الصحي الجيدة	
	شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية	
	معالجة مياه الصرف وعدم تلويث البيئة المحلية	
3-6 التلوث	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات	
	حماية الأنهار والينابيع المحيطة من التلوث والاستخدام الجائر	
4-6 الادارة	خدمة فعالة في إدارات المياه المحلية	
	مشاركة مواطنية في إدارة المياه محليًّا	

5-6 السلوكيات	محاور التغيير السلوكي المواطني للحد من هدر الموارد المائية والمساهمة في الاستدامة	

ثالثًا، أمثلة عن قضايا بيئية واستراتيجية

ركز النص التدريبي على الجوانب العملية في الحق في المياه، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الأبعاد الكلية التي يجب تكون حاضرة في خلفية التحليل. وفي بعض الحالات وبعض البلدان، فإن هذه القضايا تكون حاسمة طاغية، أو أن لها أهمية وأثرًا مباشراً على الجوانب العملية. وتشير هذه الفقرة إلى عدد من هذه القضايا، سواء ما له طابع عام مشترك بين كل البلدان (الخصخصة) أو له أهمية خاصة في بلد أو بلدان معينة. ويقتصر العرض هنا على إشارات مكثفة إلى هذه القضايا، وحيث لها أهمية وضرورة، لا بد من التعمق فيها والتوسع في عرض تفاصيلها واقتراح السياسات ووسائل العمل المناسبة للتعامل معها.

1- خصخصة المياه

التعامل مع المياه بصفتها سلعة تجارية وقطاعًا اقتصاديًّا هو إحدى القضايا الأكثر أهمية وتعميمًا في معظم الدول في الوقت الراهن. وفي عقود سابقة، كان توفير المياه والصرف الصحي إلى جانب خدمات المرافق العامة الأخرى، يعتبر من واجبات الدولة حيث تعاملت معها بكونها سلعة عامة، ثم بصفتها حقًّا من حقوق الإنسان. وقد أتاح التطور التقني والعلمي بالانتقال إلى تزويد الناس بهاتين الخدمتين (المياه والصرف الصحي) من خلال الشبكات العامة بدور أساسي للدولة ومن منظور غير ربحي.

الا أن هيمنة التوجهات النيوليبرالية اعتبارًا من ثمانينات القرن العشرين دفعت الأمور في اتجاه معاكس، حيث تحول توفير المياه وتوزيعها إلى سلعة تجارية ربحية بامتياز بأشكال مختلفة، بالتلازم مع تراجع دور الدولة في هذا المجال، وتآكل الشبكات وقصور التمويل المطلوب من أجل إعادة تأهيلها أو توسيعها. وبدلًا من ذلك، برزت توجهات عدة:

- خصخصة كاملة أو جزئية للقطاع من خلال اقتحام الشركات الخاصة لهذه الخدمات بشكل موسع في كل مناطق العالم، الأمر الذي انعكس على تسعير الخدمات، وعلى العدالة في وصولها إلى جميع الفئات مما عمق التفاوت في التغطية وفي نوعية الخدمة، كما أدى ذلك إلى تقييد أو تعطيل الرقابة المواطنية والمشاركة المواطنية في إدارة قطاع المياه.
- الانتشار الكبير لشركات خاصة متفاوتة الحجم لتعبئة المياه وبيعها للمواطنين، وحصول بعضها على امتيازات طويلة الأجل لاستثمار المياه العذبة الصالحة للشرب لغايات تجارية فترات زمنية طويلة، بالتلازم مع تدهور الشبكات العامة ونوعية المياه التي توفرها. واللافت أنه تجري عملية تطبيع إعلامية ونفسية وثقافية لهذه الوضعية، حيث إن مياه الشرب تشترى من السوق (مياه معبأة) رغم التطور التكنولوجي الكبير الذي يفترض أن يجعل إيصال المياه ذات النوعية الجيدة إلى داخل المنازل من خلال الشبكات العامة عملية أكثر سهولة مما كان عليه الأمر منذ خمسين عامًا. إلا أن العكس يحصل.
- الانتشار الواسع لخدمات مرتبطة بالمياه والصرف الصحي لتعويض تآكل الشبكات، أو الانقطاع في التغذية، أو تدهور النوعية. ويشمل ذلك شركات كبيرة وصغيرة الحجم، للتزود بمياه الاستخدام، أو تنظيف الحفر الصحية للصرف الصحي، أو بيع معدات التنقية...الخ، ما يولد أعباء جديدة على إنفاق الأسرة لقاء خدمات يفترض أن تتأمن من خلال القطاع العام بكلفة منخفضة ووفق منطق غير ربحي.

هذه المسائل وغيرها يجب أن تكون موضع دراسة وتقييم من قبل الفاعلين التنمويين، ومن جانب منظمات المجتمع المدني، لأنها تحولات تؤثر مباشرة على الحق في التزود بالمياه وبخدمة الصرف الصحي، وهي تقع في صلب الاهتمام العملي.

2- فلسطين: المياه والحق في التنمية وفي الحياة

في الحالة الفلسطينية لا يمكن الفصل بين الأبعاد العملية المرتبطة بالحياة اليومية وبين الأبعاد الاستراتيجية في مسألة المياه.

وفي هذا الصدد، شكلت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه وعلى التحكم بتوزيعه إحدى النقاط الأساسية غير القابلة للتفاوض في اتفاقية أوسلو التي نتج عنها تكوين السلطة الفلسطينية. وفي حين جرى تصنيف المناطق التي تقع ضمن نطاق مسؤولية السلطة الفلسطينية (مبدئيًّا) إلى ثلاث مناطق مع إيكال صلاحيات ومسؤوليات لهذه السلطة متفاوتة بين منطقة وأخرى، فإن المياه بقيت تحت سيطرة الاحتلال بشكل شبه كامل بموجب اتفاقية السلام.

وكانت دولة الاحتلال قد سيطرت عام 1967 بعد احتلالها للضفة وقطاع غزة والجولان، على كل منابع المياه التي تغذي نهر الأردن كما على الأحواض الجوفية المشتركة في كامل فلسطين التاريخية ومع الدول المجاورة. وقد أتاحت اتفاقية أوسلو عام 1993 لدولة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المائية ولم تلتزم بمضمون الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية بتمكين الفلسطينيين من حصة في الموارد المائية، رغم أنها كانت أقل مما ينص عليه القانون الدولي. وانتهى الوضع الحالي إلى أن سلطات الاحتلال تسيطر على ما يتراوح بين 85 و90% من الموارد المائية الجوفية والسطحية تاركة بين 10 إلى 15% للفلسطينيين، الأمر الذي جعل استهلاك المواطن الفلسطيني يبلغ 73 ليتر ماء يوميًّا للفرد مقابل 300 ليتر لسكان دولة إسرائيل (الحد الأدنى الضروري يوميًّا هو 100 ليتر في اليوم). وفي حين يحرم الفلسطينيون من مياه الشرب والاستخدام والري، يتم تخصيص هذه المياه للمستوطنات غير الشرعية، وتبيع دولة إسرائيل مياه البحر بعد تحليتها للفلسطينيين. أما الوضع في غزة فهو أكثر سوءًا، حيث إن 95% من مصادر المياه غير صالحة للاستخدام أصلًا، وكذلك لا قدرة لغزة على معالجة مخلفات الصرف الصحي التي غالبًا ما تلوث البيئة بشكل مباشر.

في وضع من هذا النوع، لا يمكن التعامل مع قضية المياه في فلسطين بطريقة تقليدية، ولا يمكن فصل البعد السياسي – الاستراتيجي عن البعد الحياتي، وترتبط قضية الحق بالمياه في فلسطين بقضية الحق في التنمية، وحق تقرير المصير، بالدرجة نفسها لارتباطها بمتطلبات الحياة اليومية.

3- الخليج: تحلية مياه البحر

بالنسبة إلى دول الخليج البعد البيئي شديد الأهمية وله أولوية على ما عداه. يتجلى ذلك أولًا في الطبيعة الصحراوية الغالبة في هذه الدول الأمر الذي يشكل قيدًا خارجيًّا موضوعيًّا على توفر المياه بكميات كافية للسكان الذين يتضاعف عددهم بسبب العمالة الوافدة التي تفوق أعدادها السكان المواطنين. ويتم سد الحاجة إلى المياه من خلال استيراد المياه المعبأة المخصصة للشرب، وكذلك من خلال تحلية مياه البحر بكميات كبيرة تستهلك بدورها كميات كبيرة من الطاقة الكهرباء – النفط، كما تشكل ضغطًا على ملوحة البحار المحيطة بهذه الدول.

في هذه الدول، يتجلى الرابط بين المياه والطاقة بصوره الأكثر وضوحًا، وكذلك مشكلة شح المياه الأمر الذي يجعل منها أيضًا أولوية من وجهة نظر متطلبات الحياة اليومية.

4- الحروب: التلوث والحرمان

في الدول التي تعاني من الحروب، لاسيما الشاملة منها، تبرز مشكلات إضافية خاصة بالتزود بالمياه والصرف الصحي كما هو الحال في سوريا أو ليبيا أو العراق أو اليمن أو لبنان. والمشكلات هنا من النوع التالي:

- تدهور الشبكات الأمر الذي يعطل التزود الفعلي بالمياه، وكذلك يؤدي إلى تلوث المياه أثناء نقلها، وفي كل هذه الدول تحصل انقطاعات كبيرة في التزود بالمياه بما في ذلك حيث كان التزود بها قبل الحروب متوفرًا وحيث كانت الشبكات فعالة؛
- حالات التهجير والنزوح واللجوء الواسعة النطاق التي تكوَّن من نتيجتها تشكل أعداد كبيرة من السكان الذين لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي ومياه الاستخدام ومياه الشرب. ويشكل هؤلاء الفئة السكانية الأكثر هشاشة وحرمانًا من الحق في المياه؛
- التدمير المقصود أو غير المقصود لمحطات المياه واستخدام المياه كسلاح في الحروب الأهلية بين فرقائها الأمر الذي يدفع ثمنه سكان المناطق المحاصرة كما حصل في أكثر من بلد.
- تفكك أنظمة الدولة أو ضعفها بما في ذلك أنظمة إدارة المياه ومراقبة نوعيتها، الأمر الذي يعني تلوث مصادر المياه، والحفر العشوائي للآبار، والاستخدام الجائر، وتوقف محطات التنقية ومحطات تكرير ومعالجة مياه الصرف الصحي...الخ.
- مشكلات إدارة (حوكمة) قطاع المياه تشكل أحد العناصر الأكثر أهمية في أزمات المياه أيضًا، سواء كان ذلك بسبب الحروب والنزاعات، أو سبب عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، وبسبب الفساد واعتماد سياسات مائية خاطئة حتى في حال توفير المياه (على غرار ما يحصل في لبنان بما في ذلك سياسة السدود الفاشلة والباهظة الكلفة والمدمرة للبيئة إضافة إلى العجز عن معالجة تلوث المياه الذي يبلغ حدودًا غير مقبولة).

حسب خصائص كل بلد، يمكن أن تشكل بعض هذه المشاكل أولويات ملحة جدًّا لا بد من تحديدها أولًا، ثم وضع السياسات وخطط العمل الضرورية للتصدي لها.

5- البعد الاستراتيجي الخارجي

لا يمكن إغفال هذا البعد الإقليمي لمشكلات المياه المشتركة بين أكثر من دولة. وفي المنطقة العربية ثمة حالتان حرجتان يمكن أن تتسببا بنزاعات دولية بين دول الأقاليم. الحالة الأولى هي حالة الخلاف الاثيوبي – السوداني – المصري على الحصص واستخدام مياه نهر النيل بمناسبة بناء سد النهضة في إثيوبيا الذي أدى إلى توترات قائمة راهنًا بين هذه البلدان، وهو خلاف مرشح للتوسع ما لم تنجح المفاوضات بين هذه البلدان في التوصل إلى حل مقبول حسب قواعد القانون الدولي. أما الحالة الثانية فهي حالة النزاع بين كل من سوريا والعراق من جهة، وبين تركيا التي تتحكم أيضًا بمياه نهري الفرات

ودجلة وتعتبرهما نهرين وطنيين، الأمر الذي أدى إلى شح في المياه في سوريا والعراق وتراجع الزراعة، إضافة إلى مشكلات التلوث وتجفيف الأهوار (في العراق) التي لها أسبابها الأخرى أيضًا. وفي هذه الحالات فإن الجانب الإقليمي المتعلق بمصادر المياه المشتركة بين الدول له أهمية كبيرة أيضًا، وهو أثر ويؤثر على الزراعة وتوفر مياه الشرب والاستخدام وعلى إنتاج الطاقة الكهربائية على حد سواء، أي على البيئة والحياة بشكل عام.

6- تمارين الهدف السادس

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

التمرين (التمارين) الخاص بالهدف السادس يركز على وضع تحليل وضع قطاع المياه في البلد المعني وعلى تصميم خطة عمل خاصة بالمقصدين الأول والثاني من الهدف السادس.

توفير المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة: هدف التنمية المستدامة السادس

التمرين الأول – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

التعرف إلى المشكلات الكلية لقطاع المياه في البلد المعني

- يقوم المدرب بتوزيع المشاركين على مجموعات عمل حسب البلدان (او بلدان متشابهة أو متقاربة من حيث خصائصها المناخية والمائية). ويوزع عليها نص الهدف السادس كاملًا.
- يطلب المدرب من مجموعات العمل أن تجيب عن الأسئلة الآتية كل في البلد الخاص بها:
  - اقرأ قراءة متمعنة للهدف السادس، وفي ضوء ما تضمنه العرض التدريبي، حدّد الأبعاد الرئيسية لمشكلة المياه في بلدك (يتم استيحاء الأبعاد من الهدف السادس نفسه).
  - بعد تحديد هذه الأبعاد، على المجموعة أن تقوم بتحديد المشكلات أو التحديات الكلية (المتعلقة بالسياسات العامة والعوامل البيئية أو المناخية أو الاقتصادية الكلية...الخ)، والتي تعتبر بمثابة **عوامل خارجية مؤثرة على توفر المياه والصرف الصحي** بالكمية والنوعية الجيدة.
- تعرض المجموعة نتائج عملها.
- يدير المدرب النقاش بناء على عروض المجموعات، ويقوم بإعداد قائمة المشكلات والتحديات التي تشمل مجمل بلدان المنطقة.

يمكن للمدرب أن يختار تنفيذ هذا التمرين في صيغة عصف ذهني للمشاركين كلهم، بحيث يكون بمثابة تمهيد وتحضير للتمرين الثاني الذي يكون في هذه الحالة التمرين الأول.

للمدرب

الهدف الرئيسي لهذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف إلى العوامل الخارجية externalities التي تؤثر على تمتع المواطنين بالحق في المياه. والمطلوب هنا ليس التحدث عن مشكلات التزود بالمياه نفسها (النقص، الانقطاع، التلوث...الخ) بل هو التعرف إلى ما يمكن اعتباره بيئة مساعدة أو معيقة، أو ما أطلقنا عليه تسمية العوامل الخارجية أو الكلية macro مثل عوامل بيئية، أو حروب، أو سياسات اقتصادية معينة مثل الخصخصة أو الفساد المستشري، أو الاحتلال والحروب ...الخ. وهذه العوامل سوف تساعد على وضع خطط العمل والتدخلات العملية التي يمكن القيام بها على الأرض. وعلى المدرب أن يحرص على أن يلتزم التمرين بهذا الهدف.

توفير المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة: هدف التنمية المستدامة السادس
التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل
خطة عمل للمقصد الأول من الهدف السادس

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو توصل المجموعات إلى اقتراح حزمة تدخلات، أو عناصر خطة عمل وتدخلات من أجل تحقيق المقصد الأول من مقاصد الهدف السادس المتعلق بتوفير مياه الشرب والاستخدام المنزلي للأسر.

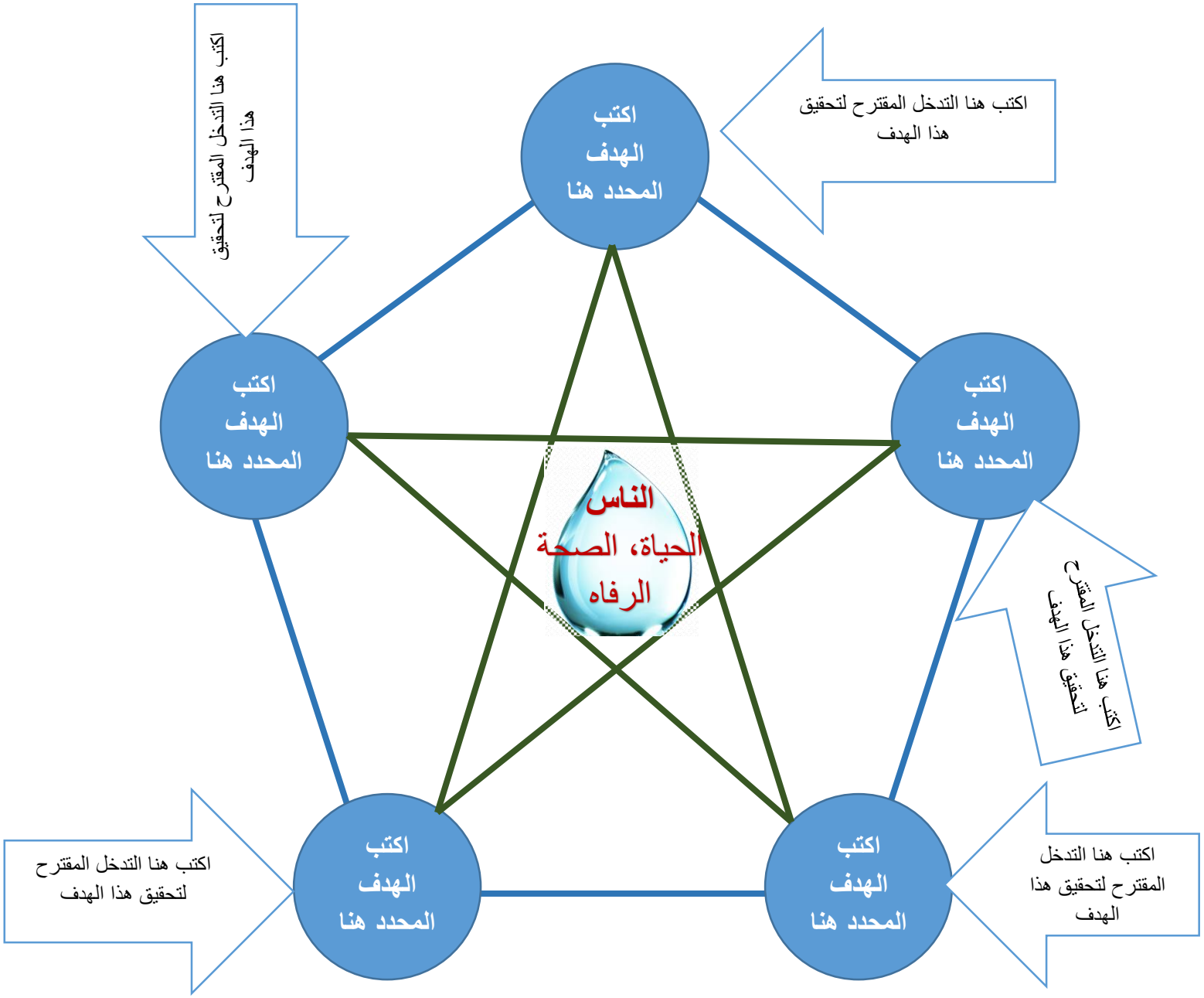
يوزع **المدرب** المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1- قراءة متأنية للهدف السادس، وللمقصد الأول تحديدًا.
2- استخراج العناصر الرئيسية لما هو مطلوب (المحاور العامة) انطلاقًا من نص المقصد الأول نفسه.
3- تحديد المسائل الإضافية التي يجب إضافتها إلى المقصد وخطة العمل في ضوء خصائص البلد، على أن تقتصر على القضايا ذات الصلة مباشرة بتوفر المياه الآمنة بشكل مستمر للجميع.
4- الاستعانة بالجدول أدناه في تحديد الأهداف المحددة المطلوب إنجازها وخطة العمل لبلوغها.
5- التأكد من إضافة القضايا الخاصة بالبلد المعني، والتركيز على ملء العمود الرابع الخاص بالسياسات. تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها (خطة عمل تحقيق المقصد الرابع).
6- يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.

7- على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون.

يمكن للمدرب أن يستخدم الشكل أدناه أيضًا بحيث يطلب إلى كل مجموعة أن تكثف خطتها في إكمال هذا الشكل، بحيث يقتصر على المقصد الأول من الهدف السادس حصرًا، وأن يقتصر على خمسة أهداف فقط.



الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الصيغة المختصرة من منظور الأفراد والأسرة والنطاق المحلي)		
المقصد	**تفسير**	**السياسات والتدخلات المطلوبة**
1-6 توفر المياه	100% من الناس موصولة إلى شبكات المياه داخل المنازل ومتوفر باستمرار	
	مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة	
	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة	
	شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية	
3-6 التلوث	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات	
4-6 الادارة	خدمة فعالة في إدارات المياه المحلية	
	مشاركة مواطنية في إدارة المياه محليًّا	
5-6 السلوكي ات	محاور التغيير السلوكي المواطني للحد من هدر الموارد المائية والمساهمة في الاستدامة	